العدد (1942) السنة الثامنة - السبت (23) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العدد الجديد لحماية المكاتب الدبلوماسية.. والسفارة: لا تعليق

الخارجية الأميركية: ٧ آلاف متعاقد امني إلى العراق ينتظرون موازنة ٢٠١١

كروكر: سنبقى هناك بوصفنا القوة التي لا يمكن الاستغناء عنها

□ بغداد/ هشام الركابي

احجمت السفارة الامريكية في بغداد عن التعليق بشان تصريحات مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون العراق مايكل كوربين حول مساعي وزارة الخارجية بتعيين ٧ آلاف متعاقد أمني جديد في العراق حال موافقة الكونغرس على ميزانية عام ٢٠١١.

ولم تعط السفارة الامريكية في بغداد اي رد رسمي حول الموضوع، وابلغت مصادر فيها (المدى) بانها ستصدر توضيحا رسميا عن الموضوع قريبا.

واعلنت الخارجية الامريكية بانها ستستعين بـ ٧ آلاف متعاقد أمني جديد في العراق حال موافقة الكونغرس على ميزانية عام ٢٠١١.

وقال نائب مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون العراق مايكل كوربين أمام مؤتمر صانعي السياسيات العربية الأمريكية بواشنطن ان المتعاقدين الجدد سيساعدون حكومة العراق في تحسين أداء الشراكة والخدمات المدنية.

وأكد كوربين أن الخارجية الامريكية ستعين ٧ آلاف متعاقد أمني جديد بعد أن يوافق الكونغرس على ميزانية عام ٢٠١١ وهي الميزانية التي طلبت فيها وزارة الخارجية تخصيص مبلغ ٢ر٦ مليار دولار لعملياتها في العراق.

ومع تقليل حجم الوجود العسكري الأمريكي في العراق ينتقل تركيز العمليات الامنية في العراق سريعا إلى التنمية المدنية.

وأكد كوربين أن وزارة الخارجية لها دور مهم في تدريب قوات الشرطة العراقية مشيرا إلى انشاء الوزارة لمكاتب دبلوماسية في عدة مناطق خارج بغداد.

وخفف من أهمية التقارير التي تشير إلى وجود دور كبير لدول الجوار في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة قائلا ان الحكومة الجديدة يجب أن تكون شاملة لكل القوى العراقية فهذا ما يريده الشعب العراقي.

ومع مساعي الادارة الامريكية في تقليل وجودها العسكري في العراق ستعمد بالمقابل إلى زيادة وجود الشركات الامنية والمتعاقدين الامنيين وفي هذا الشأن اعرب عدد من القوى السياسية عن مخاوفها من تزايد اعداد الشركات الامنية في العراق بعد الانسحاب الامريكي الكامل نهاية العام المقبل.

اذ دعت النائبة عن حزب الفضيلة سوزان السعد إلى تقنين عمل الشركات الامنية في العراق بعد الانسحاب الامريكي.

وقالت السعد في تصريح لـ(المدى) يجب تقنين عمل الشركات الامنية لكي لا تتكرر مأساة ساحة النسور التي راح ضحيتها عدد من الابرياء بسبب الحصانة المفرطة لهذه الشركات.

ودعت إلى مناقشة فعلية لحصانة هذه الشركات ومراقبة تحركاتها، خصوصا بعد ما نشر من تقارير دولية عن تورط بعض الشركات الامنية في صفقات بيع للأسلحة في داخل الدول التي تعمل بها هذه الشركات ومن بينها شركة بلاك ووتر.

وحذرت من انتهاكات للسيادة العراقية ولحقوق الانسان العراقي الذي ستزيد معاناته اكثر مما يعانيه الان من الترهل الامني ونقص الخدمات واسباب العيش الكريم.

واضافت ان الشعب العراقي متخوف من دخول الشركات الامنية لانه لا يستبعد حصول انتهاكات بحقه مع غياب تحقيق فعلي يحصل بعد كل حادثة.

يذكر ان مسؤولين امريكان اشاروا إلى ان شركات امنية ستتولى حماية السفارة الامريكية والمتعاقدين الاجانب الذين يعملون في العراق، بعد انسحاب القوات الامريكية.

من جانبه عبر القيادي في التيار الصدري نصير العيساوي عن قلقه من ارتفاع اعداد الشركات الامنية في العراق.

وكان الجانب الامريكي اعلن انه سيزيد من اعداد الشركات الامنية في العراق بعد خروج قواته منه لحماية المسؤولين الامريكان.

يشار إلى أن السفارة الامريكية اكدت لـ(المدى) في وقت سابق، أن مهمة القوات الامريكية الموجودة في العراق تقديم الدعم والانخراط في برامج التدريب والإسناد، لكنه أوضح أن بلاده مستعدة للقيام بأكثر من ذلك: "نحن جاهزون للتدخل بالتعاون مع القوات العراقية في ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية".

وعلى ما يقول ديفد رانز الناطق باسم السفارة فان قوات بلاده لديها أيضاً مهمة حماية الاميركيين من المدنيين والدبلوماسيين في العراق.

وعن الدور الامريكي الراهن بعد تخفيض عديد القوات الاميركية، فان برنامج التدريب بدأ بالفعل وهي المهمة الرئيسة للقوات الاميركية، والهدف منها تقوية الجهاز الأمني العراقي إلى حين إتمام الانسحاب، ويوضح رانز في هذا الجانب أن البرنامج المدني لتدريب الشرطة العراقية سيبدأ في العام المقبل، ويقول: "من الممكن أن يشرف على هذا البرنامج اميركيون مدنيون".

ويبدو أن الجدول الزمني لخطة الانسحاب سترافقه تغييرات على صعيد المهام والمسؤوليات بالنسبة للأميركيين، إذ يقول رانز أن الجيش الامريكي هو الذي يقوم بهذه العملية وسيستمر، لكن بعد الانسحاب في ٢٠١١ سيكون لواشنطن مكتب للتعاون الأمني وهو جزء من السفارة الامريكية. وعن هذا المكتب يقول رانز: "انه كبير وهو متواجد في سفارات أميركية ببلدان مختلفة من المنطقة كتركيا ومصر".

هدف المكتب هو العمل على تدريب القوات العراقية. لكن برنامج التدريب الحالي تحديدا ما زال تحت سيطرة الجيش الاميركي.

وخلال عام ٢٠١١، وقبل أن تتم عملية الانسحاب، ستهتم الخارجية الاميركية ببرنامج التدريب، وفي هذا الشأن يقول رانز أن الخارجية الاميركية لديها خبرة طويلة في مجال التدريب في أماكن أخرى مثل يوغسلافيا والمكسيك.

وبدا ان الدبلوماسية الاميركية ستستعين في هذا المجال بخبراء في مجال تدريب الشرطة، وهم على كفاءة عالية، كما يقول رانز.

وعلى صعيد تسليح الجيش العراقي فان الناطق باسم السفارة يرى أن أي خطوات في هذا الصدد تحتاج إلى الوقت، غير أن رانز يؤكد أن بلاده ستعمل خلال ذلك على توفير الدعم المطلوب.

على صعيد اخر، حدد السفير الأميركي الأسبق في العراق ريان كروكر ملامح التحولات السياسية في العراق خصوصا بعد الانسحاب الامريكي نهاية ٢٠١١.

وقال إن الحكومة العراقية سيتم تشكيلها في النهاية في وجود مجلس وزراء متعدد الانتماءات.

إلا أنه أكد خلال مشاركته في المؤتمر السنوي التاسع عشر لصناع السياسات العربية الأميركية في واشنطن أن التحديات التي سيواجهها العراق بعد تشكيل الحكومة ستكون أكثر صعوبة من ذي قبل.

وفي إشارة إلى التوترات الكامنة، قال كروكر "انخفضت حدة العنف الطائفي. لكن ما يزال هناك توتر. وفي كثير من الأحوال هذا يفسح المجال للتوتر العرقي.

من بين المشاكل التي أشار إليها كروكر، البروفسور حاليا وعميد كلية جورج بوش للحكومات والخدمة المدنية في جامعة تكساس، هي الحدود الداخلية المتنازع عليها بين المحافظات. وقال كروكر إن صدام غيّر من حدود الأقاليم المحلية حتى يضمن مزيدا من السيطرة والولاءات على سكانها. وأضاف أن المشكلة بشأن كركوك ليست الوحيدة في هذا السياق.

وعرج كروكر على الدور المرتقب للولايات المتحدة في العراق مع اقتراب المهلة التي منحتها الاتفاقية الأمنية لخروج القوات الأميركية من العراق نهاية ٢٠١١، مشيرا إلى أن العراقيين ربما يطلبون تعديلها.

وقال "من وجهة نظري، سنبقى في العراق بوصفنا القوة الخارجية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وبينما يصارع العراق هذه القضايا السياسية المعقدة، سنكون في الخلفية وليس في المقدمة".

الخارجية الاميركية تستعد لدور اكبر في العراق بعد الانسحاب الكامل .. ا ف ب (ارشيف)

الديمقراطيون يحققون تقدما طفيفا على الخصوم

نصفية الكونغرس: التنافس يصل الذروة.. وبغداد لا تتوقع تأثيراً مباشرا عليها

□ متابعة/ المدى

يتزامن التحضير الامريكي لانتخابات الكونغرس النصفية مع تحولات مهمة في العملية السياسية العراقية، فيما يقلل سياسيون عراقيون من تأثير نتائجها على الوضع في البلاد.

وياتي ذلك، في وقت تشير فيه اخر التقارير الصحفية إلى ان الديمقراطيين الامريكين ضيقوا الخناق على خصومهم الجمهوريين.

وبينما تقترب الانتخابات التي يتنافس فيها كل من الجمهوريين والديمقراطيين على الأغلبية داخل القبة البيضاء، تظهر أسئلة عن كيفية تأثير نتائج هذه الانتخابات على الملف العراقي وتشكيل الحكومة.

وبحسب تقرير نشرته الوكالة الاخبارية للانباء فان العديد من السياسيين اتفق على أن نتائج هذه الانتخابات لن تؤثر كثيراً على الخارطة الأمريكية للعراق.

ويرى النائب عن ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أن نتائج انتخابات الكونغرس لن تؤثر على الإستراتيجية المرسومة للعراق من قبل الإدارة الأمريكية.

وقال المطلبي: لن يحصل تغيير جذري على الوضع العراقي،وأن الاربع سنوات المقبلة مرسومة من قبل الإدارة الأمريكية لا سيما في ما يتعلق بفك الارتباط العسكري والانسحاب الامريكي من العراق.

وكانت الادارة الامريكية قد وضعت خطة للانسحاب النهائي من العراقي في نهاية عام ٢٠١١ وذلك بعد أن تم سحب القوات المقاتلة الشهر الماضي.

ورجح المطلبي أن تتعامل الادراة الامريكية بشكل افضل مع العراق لو فاز الجمهوريون بانتخابات الكونغرس. معللاً ذلك لرغبة منافسيهم الديمقراطيين من استثمار العملية السياسية في العراق لمصالحهم.

ومن وجهة نظر النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان فأن انتخابات الكونغرس لن تغير نظام السياسة الخارجية للادارة الامريكية.

وقال عثمان أن الجمهوريين او الديمقراطيين لن يختلفوا كثيراً بشأن ادارتهم للسياسة الخارجية،وان ثوابت السياسة الخارجية لن تتغير.

واستدرك عثمان:ان الديمقراطيين اكثر تساهلا من الجمهوريين في بعض القضايا التي تخص الوضع العراقي.ولم يستبعد النواب احتمالية وجود تأثيرات غير مباشرة على الوضع العراقي بعد نتائج انتخابات الكونغرس.

وتحتدم المنافسة بين المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية للكونغرس وسط تباين آراء المواطنين الأميركيين حول من يملك القدرة على دفع البلاد إلى الأمام.

ويتوقع كثير من المراقبين فوز الجمهوريين باغلبية مقاعد الكونغرس البالغة ٤٣٥.

على صعيد متصل، تمكن مرشحون ديموقراطيون لانتخابات الكونغرس من تضييق الفجوة مع منافسيهم الجمهوريين قبل ١٣ يوما على الانتخابات النصفية مما زاد من حدة السباق الانتخابي الذي يعول عليه الجمهوريون لاستعادة السيطرة على الكونغرس، بينما يأمل الديموقراطيون أن تبقى لهم سيطرتهم على مجلسي النواب والشيوخ.

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال إن "المكاسب غير المتوقعة لمرشحين من الجانبين تشير إلى أن الأيام الأخيرة من المعركة الانتخابية يمكن أن تكون متقلبة مثل أي دورات سابقة".

وأضافت أن الديموقراطيين ممن كانت حظوظهم ضئيلة في السابق بمن فيهم النائب جو سيستاك في ولاية بنسلفانيا والسيناتور مايكل بينيت في ولاية كولورادو، قد تمكنوا من إحراز تقدم أمام خصومهم الجمهوريين في بعض استطلاعات الرأي.

وفي الوقت نفسه، فإن مرشحين جمهوريين من بينهم دينو روسي في واشنطن وكارلي فيورينا في ولاية كاليفورنيا، اللذين أظهرت استطلاعات الرأي أنهما تراجعا أمام منافسيهم من الحزب الديموقراطي، قد تقدما بشكل أكبر في استطلاعات الرأي، بحسب الصحيفة.

وقالت وول ستريت جورنال إنه يمكن لهذا الاتجاه أن يعني أن أنصار الحزب الذين قد يكونوا مترددين في بداية الحملة، يقومون لاحقا بالعودة إلى المرشحين مع اقتراب يوم الانتخابات، وأن أرقام الاستطلاعات المتأرجحة تعكس أيضاً رد فعل ناشطي الحزب كلما اقترب الجانب الآخر من تحقيق تقدم.

ونقلت الصحيفة عن لارا براون وهي باحثة في العلوم السياسية في جامعة فيلانوفا قرب فيلادلفيا قولها إنه "كلما شهدنا تقدما في اتجاه واحد، كلما أعطى ذلك دفعة للحزب المنافس".

وكانت استطلاعات الراي قد رجحت تمكن الجمهوريين من تحقيق مكاسب تعيد لهم السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ التي فقدوها عام ٢٠٠٦.

وفي حال تمكن الحزب الجمهوري من السيطرة على الكونغرس فسيكون بمقدور أعضائه التصدي لأي مشروعات قوانين يسعى الرئيس أوباما لإقرارها عبر وقف هذه المشروعات أو ممارسة حق النقض عليها.

وكان الرئيس أوباما وكبار مسؤولي الإدارة قد كثفوا من جهودهم في الأيام الماضية لحشد الناخبين خلف مرشحي الحزب الديموقراطي أملا في الاحتفاظ بسيطرة الحزب على الكونغرس بمجلسيه لتوفير الدعم الذي يحتاجه الرئيس لسياساته.

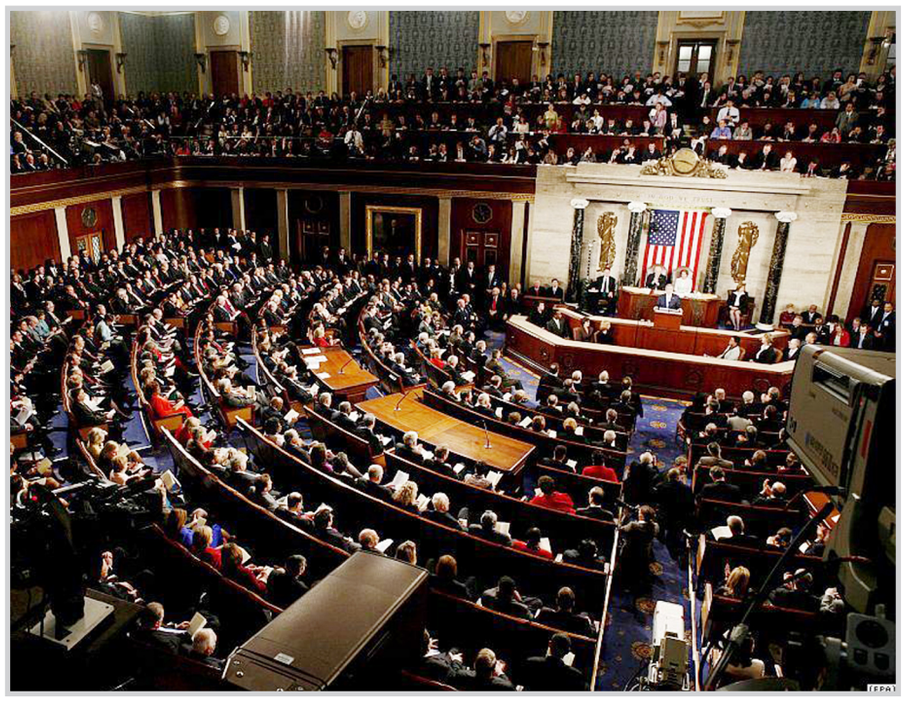

توقف إجراءات محاكمة أعضاء بلاك ووتر في واشنطن

□ واشنطن/ أ ف ب

وقفت الإجراءات الحكومية عائقاً أمام محاكمة أعضاء في "بلاك ووتر" الأمينة التي عملت في العراق وأفغانستان.

وبعد أربع سنوات على بدء الحكومة الفيدرالية تحقيقاتها في الممارسات التي قامت بها مؤسسة توفير الحراسات الشخصية "بلاك ووتر ويرلد وايد" في العراق، والتي أدت إلى وقوع أعمال عنف وقتل ضد مواطنين داخل العراق وأفغانستان، انهارت تلك الاستعدادات لمحاكمة أفراد يعملون لصالح هذه المؤسسة الخاصة، وكان العائق القانوني أمام إجراء المحاكمة لهم هو الإجراءات الحكومية نفسها.

وفي أكثر القضايا حداثة قالت وزارة العدل الأميركية إنها لن توجه اتهامات بجرائم قتل ضد أندرو مونن الحارس المدرع في "بلاك ووتر" والمتهم بقتله حارسا امنيا في العراق ٢٠٠٦.

وقال مسؤولون من وزارة العدل الأميركية إنهم تخلوا عن القضية بعد إجراء تحقيقات بدأت أوائل عام ٢٠٠٧ وتضمنت رحلات عدة قام بها وكلاء الإدعاء العام ووكلاء من مكتب التحقيقات الفيدرالي لمقابلة الشهود العراقيين.

وجاء إسقاط الدعوى ضد مونن على يد الحكومة الأميركية بعد سلسلة من المبادرات الفاشلة التي قام بها وكلاء الإدعاء العام تهدف للتحقيق مع أفراد يعملون في مؤسسة "بلاك ووتر". وفي اب الماضي لم يتمكن قاض في ولاية فرجينيا من الوصول إلى إصدار حكم في قضية قتل اثنين من الحراس السابقين العاملين في "بلاك ووتر" لمدنيين أفغان.

وفي أواخر السنة الماضية تم إقصاء الاتهامات الموجهة ضد ٥ حراس سابقين في بلاك ووتر لعلاقتهم بتهم حيازة أسلحة وإطلاق النار في ساحة النسور ببغداد في اب ٢٠٠٧ وقتل ٧ مدنيين جراء ذلك. وتعليقا على ذلك، قال تشارلس روز البروفسور في كلية جامعة ستيتسون للقانون، لمراسل صحيفة نيويورك تايمز إن "ساحة المعركة هي ليست مكانا مناسبا لحفظ الأدلة".

وفسر ستيوارت رايلي محامي مونن أن السبب وراء تقاعس الحكومة على رفع دعوى ضد موكله هو أن الأخير اعطي تحذيرا بأنه سيفقد عمله إن لم يتكلم مع مسؤولين من السفارة الأميركية في العراق لكنه منح حصانة من أن يحاكم لأي شيء يقوله.

وقال اندرو ليبولد بروفسور القانون في جامعة الينويس إنه "حالما تمنح شهادات حصانة يصبح صعبا إجراء المحاكمة. ففي ميدأن الحوادث يكون الأشخاص الذين يمنحون الحصانة حريصين على معرفة ما حدث أكثر من محاكمة المعنيين وهذا ما يجعل إجراء المحاكمة لاحقا عسيرا جدا".

الولايات المتحدة مشغولة الآن بمطاردة أسامة بن لادن

واشنطن تتخوف على مستقبلها في العراق: السياسيون لا يقبلون نصائحنا

□ عن: واشنطن بوست

تضاءل التاثير الامريكي في العراق بشكل كبير خصوصا في الاشهر الأخيرة ذلك ان المشرعين والقادة السياسيين قالوا انهم لن يتبعوا بعد الان نصائح واشنطن في تشكيل الحكومة.

فبدلا من ذلك بدأ العراقيون بالتحاور لأيجاد مخرج لهذه الازمة وهو ما يثير الشك حول مستقبل الدور الامريكي في هذه البلاد ذات الاهمية الاستراتيجية بعد حرب كلفت فيها الولايات المتحدة ٤٤٠٠ جندي من جنودها.

يقول سامي العسكري عضو ائتلاف دولة القانون "السياسيون العراقيون لا يستجيبون للولايات المتحدة كالسابق فالدور الامريكي الضعيف اعطى بلدان المنطقة احساسا اكبر بالتأثير في الشؤون العراقية".

وكان نائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن قائد الادارة في العراق قد عمل باصرار على كسب القادة العراقيين من خلال الاتصالات الهاتفية ومن خلال ست سفرات إلى العراق خلال السنتين الماضيتين.

العراقيون على اية حال يقيمون التاثير الامريكي بشكل كبير من خلال تواجدها العسكري الذي انخفض بمقدار ثلاثة اضعاف عما كان عليه في قمة الحرب عام ٢٠٠٣ حيث اصبح العدد الموجود حاليا فقط ٥٠ ألف جندي منذ شهر آب الماضي كان من نتيجته ان بغداد ترفض الان حث الولايات المتحدة على السير بتأن في تشكيل الحكومة بينما يحاول القادة السياسيون الاسراع في تشكيلها.

كتب مايكل نايت على موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط "ان الحكومة التي يتم تشكيلها على اساس تقسيمات طائفية يتم مباركتها من قبل دول الجوار دليل على ضعف امريكا النسبي وهذا المفهوم يمكن ان يؤدي إلى ارتفاع وتيرة العنف مجددا".

يقول احد المسؤولين الكبار في الادارة الامريكية والذي رفض الافصاح عن اسمه "ان الولايات المتحدة مشغولة الان بالحرب في افغانستان ومطاردة اسامة بن لادن في باكستان وهم يرون العراق يهدد وجود كل شخص في النهاية"، لكنه في النهاية لا يستطيع تجاهل ماتريده واشنطن كليا فان ذلك سوف يجلب نهاية المساعدات الامريكية والتوسط في جلب ما قيمة ١٣ مليار دولار من عقود المعدات العسكرية كذلك فان هذا سوف يؤدي أيضاً إلى خيبة آمال بغداد بشأن التفاوض على الاتفاقية الامنية مجددا بنهاية عام ٢٠١١ اي الحاجة إلى بقاء جزء من القوات العسكرية الامريكية لتدريب القوة الجوية العراقية ومساعدة القوات الامنية في حماية الحدود العراقية وقد توقع مسؤول عراقي كبير عند تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ان تطالب في النهاية ببقاء جزء من القوات الامريكية بعد الموعد المقرر.

التحالفات الامريكية مع بلدان الشرق الاوسط التي تريدها بغداد ان تكون مريحة لها تمثل أيضاً تقوية تاثير الولايات المتحدة في العراق طبقا لقول سلمان الشيخ مدير مجلس برومنجز المركزي في الدوحة واضاف "في ذلك، اعتقد ان الولايات مازال موقفها جيدا من ناحية ان تحصل على صوت مسموع في العراق "لكنه يوافق أيضاً على ان تاثير الولايات المتحدة في الوقت الحاضر هو اقل مما كان عليه من قبل.

لقد مرت سبعة اشهر منذ ان جرت الانتخابات البرلمانية في شهر آذار الماضي وقد اخفقت في ان تفرز فائزا واضحا فيها بينما السياسيون العراقيون يقولون انهم سيختارون قادة جدد ضمن جدولهم الخاص وعلى الرغم من الضغط الامريكي لتشكيل حكومة تتضمن كل السياسيين الرئيسيين في العراق لكن بغداد تبدو انها لا تعير كبير اهتمام بما تريده الولايات المتحدة.

يقول محمد العسكري "نعم، ان الامريكان لديهم وجهة نظر خاصة على الكيفية التي يمكن ان تتشكل بها الحكومة العراقية لكنها لاتلبي طلبات السياسيين على ارض الواقع وهي ليست فعالة".

يبدو ان ايام الولايات المتحدة في تسيير الامور في العراق قد انتهت منذ مدة طويلة بشكل كبير بعد قرار الرئيس اوباما بتخفيض الوجود الامريكي هناك بعد سنوات من الحضور الكبير منذ اسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣.

وربما يكون هذا الامر هو مادفع القادة العراقيين إلى مد اليد إلى جيرانهم في الشرق الاوسط من اجل الدعم والنصيحة والتوسط في تشكيل الحكومة الجديدة يقول بي جي كراولي الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية "ان مخاوفنا من تدخل ايران في الشؤون الداخلية للعراق تظل هاجسا لفترة طويلة لكننا نتوقع ان تعمل الحكومة العراقية نيابة عن مواطنيها وليست نيابة عن بلدان أخرى".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي توقع خلال زيارته إلى القاهرة الاسبوع الماضي ان يتم تشكيل الحكومة قريبا واضاف مسؤول عراقي كبير رفض الافصاح عن اسمه ان هذا الامر سيحدث بغض النظر عما اذا كانت الولايات المتحدة تبارك هذا الامر ام لا.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد